

Distr.: General

17 February 1998

Arabic

Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون  
الوثائق الرسمية



### اللجنة الثالثة

#### محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الاثنين، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بوزاكا ..... (إيطاليا)

### المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

البند ١١٢ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)  
(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records, Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/C.3/52/L.15/Rev.1)

مشروع القرار A/C.3/52/L.15/Rev.1: تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

١ - السيد بولد (منغوليا): عرض مشروع القرار نيابة عن مقدميه، الذين انضمت إليهم ألمانيا وتايلند وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وسوازيلند والسويد وفنلندا وكندا وكوت ديفوار وليسوتو وماليزيا وموريشيوس وناميبيا، وقال إن المرأة الريفية لا تزال تواجه تحديات كبيرة، بالرغم من التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وأضاف أن نص مشروع القرار شبيه بالقرارات السابقة التي تهدف إلى تحسين حالة المرأة الريفية، لذلك فهو سيقصر على توجيه الانتباه إلى أهم التغييرات الجوهرية التي أدخلت عليه.

٢ - ومضى يقول إن الجمعية العامة ترحب، في الديباجة، بالإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة. وأضيفت إلى مقدمة الفقرة ٢ إشارتان إلى مؤتمر القمة العالمي للأغذية ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وأضيفت فقرة جديدة ٢ (ج) تعرب عن الحاجة إلى زيادة وعي المرأة الريفية بحقوقها ودورها في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ وفي الفقرة ٢ (د) أضيفت عبارة "على الصعيدين المحلي والوطني"؛ وأضيفت فقرة جديدة ٢ (هـ) تدعو الحكومات إلى وضع وتنقيح القوانين لإنهاء التمييز فيما يتعلق بحقوق ملكية الأرض. وبعد مشاورات واسعة النطاق بين مقدمي المشروع والوفود المهمة، استعيض عن الفقرة الفرعية ٢ (هـ) من النص السابق الوارد في الوثيقة A/C.3/52/L.15 بالفقرة ٢٤ من التقرير الذي قدمته لجنة مركز المرأة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وقت سابق من عام ١٩٩٧. وتؤكد الفقرة ٢ (ز) أهمية تعزيز وتدعيم برامج تمويل المشاريع الصغيرة، وتشدد الفقرة ٢ (ح) على توضيح وتسجيل أعمال المرأة ومساهماتها غير المدفوعة الأجر وذلك في الدراسات الاستقصائية والإحصاءات الاقتصادية على المستوى الوطني.

٣ - وتجدر الإشارة إلى تنقيحين اثنين. في الفقرة الثامنة من الديباجة، ينبغي إضافة عبارة "كثيرا من" قبل كلمة "البلدان"، وتحذف بقية الجملة الواردة بعد لفظة "الريفية". وفي الفقرة ٢، تضاف عبارة "سياسات و" قبل عبارة "برامج".

٤ - وأشار إلى أن مقدمي مشروع القرار يأملون أن يعتمد بتوافق الآراء.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/C.3/52/L.26 و L.27 و L.30)

**مشروع القرار A/C.3/52/L.26: تقديم المساعدة إلى اللاجئين القصّر غير المصحوبين**

٥ - السيدة وهبي (السودان): عرضت مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه، الذين انضمت إليهم الأردن والجمهورية الدومينيكية وجورجيا وكولومبيا، وأعربت عن أملهم في أن يعتمد بتوافق الآراء.

**مشروع القرار A/C.3/52/L.27: مساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا**

٦ - السيدة موتيتي (ليسوتو): قدمت مشروع القرار نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إنه ينبغي إدراج الفقرة الجديدة التالية بعد الفقرة السادسة من الديباجة:

"وإذ ترحب كذلك بنتائج الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا، الذي عقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والاهتمام الذي أولي لمسألة اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا، من جملة مسائل أخرى،"

وفضلا عن ذلك، تضاف في الفقرة ٢ من مشروع القرار عبارة "الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الآخذة في التدهور، إلى جانب" قبل عبارة "الاستقرار السياسي". ثم أعربت عن أمل مقدمي مشروع القرار أن يعتمد بتوافق الآراء.

**مشروع القرار A/C.3/52/L.30: إبقاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**

٧ - السيدة مستونين (فنلندا): عرضت مشروع القرار نيابة عن مقدميه، الذين انضمت إليهم أفغانستان وأوغندا وبنغلاديش وبوركينا فاسو وسورينام وغواتيمالا وغينيا - بيساو وكرواتيا وكوت ديفوار وكولومبيا والمغرب وموزامبيق ونيبال ونيكاراغوا، ثم أعربت عن الأمل في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

**البند ١١٢ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)**

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع) (A/52/40، A/52/44، A/52/182، A/52/359، A/52/387،

(A/52/445، A/52/446، A/52/507، A/52/511)

٨ - السيد كا (السنغال): قال إن حكومة بلده صدقت على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان وهي تسعى إلى ضمان تنفيذها الفعلي عن طريق تعزيز سيادة القانون وتشجيع التثقيف في ميدان حقوق الإنسان وانتهاج سياسة اقتصادية واجتماعية سليمة تقوم على الحكم الجيد والشفافية والمشاركة واللامركزية. وقد سوت بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. ولكل مواطن الحق في الإعراب عن آرائه ونشرها شفويا أو كتابيا أو من خلال الصور. وباستطاعة المواطنين الذين يعتقدون أن

حقوقهم انتهكت أن يرفعوا دعاوى قانونية. وباستطاعتهم أيضا تقديم شكاوى إلى المجلس الدستوري أو إلى وسيط الجمهورية، وهي مؤسسة أنشئت في عام ١٩٩١ لمساعدة المواطنين في تعاملهم مع الحكومة.

٩ - ومضى يقول إن حكومة بلده اتخذت بالإضافة الى ذلك تدابير لتعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تمشيا مع روح قرار الجمعية العامة ١٣٢/٤٨ وإعلان ياوندي الصادر في شباط/فبراير ١٩٩٧ في أعقاب المؤتمر الأفريقي الأول للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. والدليل على التزامها بكفالة احترام حقوق الإنسان هو قيامها في عام ١٩٩٦ بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني بغية تنسيق الأنشطة الحكومية في هذا الميدان، والنظر في المطالبات المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان، ورصد الامتثال للصكوك الدولية التي بلده طرفا فيها، وتشجيع التعليم في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي. وسعت حكومته أيضا إلى مواءمة تشريعها الداخلي مع الاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها وذلك لكفالة الاحترام الشامل لحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل والأسرة.

١٠ - وأضاف أن حكومة بلده أنشأت مؤخرا لجنة وطنية لرصد الانتخابات، وهي هيئة مستقلة تشرف على العملية الانتخابية بأكملها. وأشار، في خاتمة كلمته، إلى أن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان قررت مؤخرا التعجيل باعتماد مشروع بروتوكول بشأن إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، والتشجيع على إنشاء آلية للتدخل السريع فيما يتصل بالانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان في أفريقيا، ودعم إنشاء محكمة جنائية دولية، وكفالة تمثيل أفضل للمرأة في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان.

١١ - السيدة هرتز (شيلي): قالت إن بلدها يولي أهمية خاصة لتنفيذ صكوك حقوق الإنسان ويشدد على ضرورة كفالة أسمى المعايير في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي هذا الصدد، أعربت عن قلق وفد بلدها إزاء الجهود التي تبذلها بعض البلدان لتقويض فعالية العمل الدولي الرامي إلى حماية حقوق الإنسان عن طريق التشكيك في شرعيته، وإزاء الاتجاه المتزايد صوب إعطاء الأولوية للتشريع الداخلي على حساب الصكوك الدولية، مما يضعف فعالية النظام الدولي. وبناء عليه، تدعو شيلي مرة أخرى جميع الدول إلى تكييف تشريعها الداخلي لضمان أولية الصكوك والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

١٢ - ومضت تقول إن التقرير المتعلق بالاجتماع الثامن لرؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان أبرز المشاكل الرئيسية التي تعترض التنفيذ الفعلي للصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتشاطر شيلي الرأي الذي لا يستصوب دمج الهيئات الست المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان في لجنة واحدة، ويساورها القلق أيضا إزاء عدم تقديم دول أطراف لتقارير دورية وتمكنها من تفادي الرصد بدون أن تعاقب على ذلك. ويجب التعجيل بتصحيح هذا الوضع بغية المحافظة على مصداقية نظام الرصد الدولي.

١٣ - وأشارت إلى أن شيلي تؤيد الدعوة إلى التصديق العالمي على معاهدات حقوق الإنسان وتؤيد دور المفوض السامي لحقوق الإنسان في هذا الصدد. ويثني بلدها على عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان ويؤيد تنسيق عملها كما يلزم تخصيص قدر أكبر من الموارد لضمان فعاليتها. وهو يرحب أيضا بفكرة استخدام التكنولوجيات الجديدة لتعزيز حقوق الإنسان من خلال نشر المعلومات عن تلك الحقوق على الصعيد

العالمي ورصدها. واختتمت كلمتها قائلة إن وفد بلدها يؤيد تأييدا تاما تعزيز مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

١٤ - السيد أوغون (بنن): قال إن بلده يولي أهمية كبيرة لمسائل حقوق الإنسان وعمل المفوض السامي لحقوق الإنسان. فاحترام حقوق الإنسان أساسي للتنمية المستدامة. وعلى امتداد السنوات السبع الماضية، شهدت بنن عملية إعادة تجديد للديمقراطية قائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومكّن إنشاء مؤسسات ديمقراطية فعالة وإجراء انتخابات دورية من تهيئة الظروف للتمتع بالحريات الأساسية. وبنن طرف في عدة اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان وتحرص على الوفاء بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقيات.

١٥ - وأضاف أن حكومة بلده أنشأت، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، لجنة وطنية لرصد تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتضطلع بأنشطة لتثقيف السكان في هذا المجال، مستفيدة من التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، أثنى على مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان للمساعدة التي قدمها لبنن في إطار برنامج للتعاون التقني مكّن من زيادة الوعي العام بمسائل حقوق الإنسان. وتجديد هذا البرنامج سيوسع نطاقه ليشمل كافة السكان. وبناء عليه، يناشد وفد بلده جميع البلدان المانحة أن تقدم الموارد اللازمة لدعم مشاريع بلده الوطنية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. والحق في التنمية، الذي هو حق أساسي، ضروري لتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، ذلك أن الفقر عقبة حقيقية أمام التمتع الفعلي بهذه الحقوق. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عقدت حكومة بلده مؤتمرا اقتصاديا وطنيا صدرت عنه مبادئ توجيهية وتوصيات هامة كجزء من نهج تشاركي إزاء مشكلة التنمية. وبغية تلبية الاحتياجات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل للسكان، أقامت الحكومة استراتيجيتها على مفهوم "حد أدنى اجتماعي مشترك" يرمي إلى تلبية الاحتياجات اليومية للسكان فيما يتصل بالأغذية والصحة والتعليم والعمالة.

١٦ - وأشار إلى أن التضامن الدولي القائم على تدابير اقتصادية محددة لإعمال الحق في التنمية هو طريقة أفضل لضمان السلام والأمن وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن يكون الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للاعلان العالمي لحقوق الإنسان مناسبة لتقييم ما أحرز من تقدم وتحديد العقبات التي يتعين التغلب عليها بغية تحسين الحماية الشاملة لحقوق الإنسان.

١٧ - السيدة بانو (الهند): قالت إن بلدها وقّع مؤخرا على اتفاقية مناهضة التعذيب، وأصبح بذلك طرفا في جميع معاهدات حقوق الإنسان الدولية الرئيسية الست. وبالرغم من أن أداء نظام معاهدات حقوق الإنسان جيد للغاية عموما، فإنه يواجه عددا من المشاكل، بما في ذلك الالتزامات المفترضة فيما يتعلق بتقديم التقارير، وعدم التنسيق، والتأخر في تقديم التقارير، وسوء المتابعة، وانعدام الصلات مع برامج التعاون التقني والخدمات الاستشارية، وعدم كفاية موارد هيئات رصد المعاهدات. ورغم أن آليات المعاهدات تؤدي دورا هاما في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فإن التحمّس الجامع لوضع المعايير على حساب التنفيذ المتأني أفضى إلى تكاثر عدد الصكوك بشكل يخشى أن تُثقل كاهل النظام. وفضلا عن ذلك، يتعيّن ألا تقتصر هذه الصكوك على إبراز آراء أقلية كان لها دور أساسي في صياغتها، وإنما أن تتطلع أيضا إلى وضع معايير عالمية واقعية في عملية التطوير التدريجي للقانون الدولي.

١٨ - وأضافت أنه ينبغي توخي الحيلة فيما يتصل بالمقترحات التي من شأنها أن تلمس الخطوط الفاصلة بين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وغيرها من آليات حقوق الإنسان. وأوضحت أن التنسيق أمر مستصوب ولكن ينبغي أن يقوم على الحاجة وألا يكون على حساب كمال نظام رصد المعاهدات واستقلاله. وبصفة عامة، يجب الحفاظ على التقسيم الأساسي للعمل بين مختلف الصكوك.

١٩ - واختتمت كلمتها قائلة إن الحاجة تدعو إلى عدم الاقتصار على النهج القانونية وحدها وإلى الاستغلال الكامل للوسائل المتاحة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فليس من المؤكد أن الدعوة إلى حقوق الإنسان دعوة ذات طابع نزاعي متزايد هي أفضل طريقة لتعزيز احترام تلك الحقوق أو السبيل الوحيد لذلك. وأضافت أن للنهج السياسي أوجه قصوره أيضا. وينبغي النظر في نهج بديلة قائمة على الحوار والآداب والثقافة والقيم الأخلاقية والدين. فالطابع العالمي لحقوق الإنسان يعود إلى أنها موجودة، بشكل أو بآخر، في جميع التقاليد.

٢٠ - السيد ألبين (المكسيك): قال إن اهتمام الدول الأعضاء سيتركز مرة أخرى في عام ١٩٩٨ على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وذكر أن حكومته ترى أن سيادة القانون ستكون مستحيلة، على الصعيد الوطني، دون الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، ولذلك فإن حكومة بلده تعمل من أجل بناء مجتمع أكثر انفتاحا وحرية وعدالة. ونظرا لأهمية عملية البناء المؤسسي، فقد أنشأت الحكومة لجنة مشتركة بين الوزارات لرصد تنفيذ التزامات المكسيك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتمثل الوظائف الأساسية للجنة في تنسيق الإجراءات المحلية وتحسين الاتصالات الداخلية وتسهيل الحوار والتعاون مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية.

٢١ - وأضاف أن وفد بلده يتطلع إلى الاضطلاع بدور نشط وبناء في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإعلان حقوق الإنسان. وأوضح أن من بين المجالات التي تحظى باهتمام خاص مجالات العمال المهاجرين وعقوبة الإعدام والتعاون الدولي. وأضاف أن حكومة بلده تشعر بقلق بالغ إزاء حالة آلاف الأشخاص الذين يتعرضون بسبب هجرتهم بحثا عن ظروف معيشية أفضل لمظاهر من العنف والعنصرية وكره الأجانب. وقال إن وفد بلده سيقدم للجنة الثالثة، كما في السنوات السابقة، مشروع قرار يدعو الحكومات إلى النظر في إمكانية التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وذكر أن دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ سيمثل مساهمة كبيرة في تعزيز وحماية حقوق العمال المهاجرين. وفيما يتعلق بعقوبة الإعدام، قال إن وفد بلده يعتبر أن الحق في الحياة هو جوهر حقوق الإنسان، ومن المفارقة أن يوجد في الوقت الحالي اتجاه نحو تطبيق عقوبة الإعدام بالنسبة لأنواع شتى من الجرائم. وأضاف أنه لا تراعى في بعض الحالات القواعد الأساسية للقانون الدولي. وذكر أن مثل هذه الممارسات غير مقبولة وأن حكومة بلده ستستمر في حماية حقوق مواطنيها. وقال إن عام ١٩٩٨ يمثل فرصة ممتازة للمجتمع الدولي للقيام بحملة على نطاق العالم من أجل إلغاء عقوبة الإعدام. وإنه بالنسبة لمسألة التعاون الدولي، فإن وفد بلده يرى أنه يجب تحسين مثل هذا التعاون في مجال رصد حقوق الإنسان والتحقق من احترامها، وأن مجالات التدريب وتبادل المعلومات والخبرات وتعزيز المؤسسات هي من المجالات التي يمكن أن يحرز فيها تقدم.

٢٢ - واسترسل قائلاً إن الإعلان العالمي قد حدد حقوق الإنسان الأساسية، وإن إعلان وبرنامج عمل فيينا أكداً طبيعة هذه الحقوق العالمية وغير القابلة للتجزئة والمتراطة. وشدد على ضرورة إضافة الحق في التنمية بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. وقال إن حكومة بلده تعيد تأكيد التزامها بالمبادئ الواردة في هذه النصوص الهامة.

٢٣ - السيدة بنتو (الأرجنتين): قالت إن من المبشر بالخير أن تكون الأمم المتحدة منهكة، مع اقتراب الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في برنامج إصلاحات يشتمل كل من جوانبه على بعد لحقوق الإنسان، أي السلام والأمن، والمسائل الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون الإنمائي، والشؤون الإنسانية. وأضافت أن محتوى الإعلان أصبح، في السنوات التي مرت منذ عام ١٩٤٥ جزءاً من القانون الدولي العرفي واكتسبت مناقشة حقوق الإنسان نفس عالمية الحقوق ذاتها. وقال إن التسعينات بينت أن المناقشة ينبغي أن يواكبها التنفيذ الفعال.

٢٤ - وأردفت قائلة إن عودة الديمقراطية إلى الأرجنتين جلبت معها انضمام الأرجنتين إلى معاهدات حقوق الإنسان، وقبول اختصاص الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والإدماج التدريجي لمعايير حقوق الإنسان في عمل السلطات القضائية. وقالت إن أحد عشر صكاً دولياً لحقوق الإنسان منحت نفس مركز القانون الدستوري.

٢٥ - وواصلت حديثها قائلة إن من المؤسف أن بعض صكوك حقوق الإنسان أقل عالمية مما يغلب على الظن. وأضافت أن مناقشة تدور داخل المجتمع الدولي بشأن شرعية التحفظات على معاهدات حقوق الإنسان. وستكون النتيجة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لمستقبل المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وذكرت أن اجتماع رؤساء الهيئات المنشأة بمعاهدة حقوق الإنسان الذي انعقد مؤخراً، لاحظ، عن حق، أن الدول التي لا تقدم تقارير دورية لهذه الهيئات تفلت من فحص نظام الرصد الدولي. وقالت إنه يتعين على كل الدول الأطراف في معاهدة حقوق الإنسان أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها وأن تتعاون مع الهيئات التعاھدية المعنية. وأضافت أن من المستصوب تحسين التعاون فيما بين الهيئات المنشأة بمعاهدات من ناحية، وتحسين الإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان من ناحية أخرى، فاللجنة لها ميزة إضفاء العالمية على نظام حماية حقوق الإنسان.

٢٦ - ومضت قائلة إن وفد بلدها يشارك حالياً في فريق عامل يقوم بإعداد مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وأضافت إن المفاوضات التي يجريها الفريق العامل حالياً ستضع عنصراً وقائياً لم يكن موجوداً في السابق في مجال حقوق الإنسان. وذكرت أنه يوجد توافق في الآراء بشأن ضرورة القيام بزيارات لأمكن الاحتجاز، ومشاركة الخبراء في بعثات، وكمال النص الذي سيعتمد.

٢٧ - وقالت إنه على الرغم من الاعتراف الكبير بمبادئ العالمية والترابط وعدم القابلية للتجزئة في التفسيرات الحالية لحقوق الإنسان فإن التزام الدول الأعضاء ضروري مع اقتراب الألفية الجديدة، وذلك لضمان تعزيز الديمقراطية والتنمية بوصفهما الخلفية الأساسية لممارسة هذه الحقوق.

٢٨ - السيد فيليبي باليستي (سان مارينو): قال إن بلده يولي أكبر أهمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ويتطلع إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه مناسبة مناسبة لزيادة احترام معايير حقوق الإنسان. وذكر أن وفد بلده يشعر بقلق بالغ لأنه لا تزال تحدث انتهاكات حقوق الإنسان، وشدد على ضرورة حماية حقوق الإنسان على نحو أكثر نشاطاً. وذكر أن سان مارينو لها تقاليد عريقة فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وكان أول بلد أوروبي ألغى عقوبة الإعدام. وقال إن الحكومة تنشر على نطاق واسع نصوص اتفاقيات حقوق الإنسان وتمنح الأولوية لتثقيف الأطفال بشأن معايير حقوق الإنسان وضرورة التسامح. وأشار إلى أن سان مارينو مستعدة لاستضافة حدث دولي مرتبط بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان وأن وفد بلده يشيد بالمفوض السامي لحقوق الإنسان لإنشائه فرقة عمل لهذا الغرض.

٢٩ - السيد ريس رودريغيز (كوبا): قال إنه في حين تولي حكومة بلده اهتماماً خاصاً لعمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، فإنها ترى أن فعالية ومصداقية هذه الهيئات في المستقبل تعتمدان على حل عدد من القضايا. وذكر أنه ينبغي في الأول ألا تنتهج هذه الهيئات نهجاً جزائياً شأنها شأن محكمة دولية، وينبغي أن يكون حوارها مع الدول صريحاً وبناءً. وأضاف أنه نظراً لأن الأساس القانوني لعمل هذه الهيئات يكمن في الصكوك الدولية المنشأة لها، يتعين عليها ألا تطلب سوى الوفاء بتلك التعهدات التي التزمت بها الدول الأطراف.

٣٠ - ومضى قائلاً إن عضوية الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ينبغي أن تعكس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وإنه ينبغي أن تنظر الدول الأطراف في إمكانية استحداث نظام حصص جغرافية تعدل بصورة دورية. وأشار إلى أن مبدأ احترام التنوع يعني أن الاتجاه الحالي نحو فرض لغة واحدة بالنسبة لوثائق معينة وللاجتماعات والأفرقة العاملة غير الرسمية أمر غير مقبول. وأضاف أن أي قرار باستخدام لغة واحدة ينبغي أن يشمل على استعمال نظام تناوب عادل يضمن التناوب في استخدام كل لغات العمل. وأوضح أن المصادر الأساسية للمعلومات بالنسبة للهيئات المنشأة بموجب معاهدات هي التقارير المقدمة من الدول الأطراف والمعلومات الإضافية التي توفر استجابة لطلبات الهيئة نفسها المنشأة بمعاهدة. وقال إن أي معلومات أخرى تعرض على أعضاء هيئة منشأة بمعاهدة ينبغي أن ترسل على الأقل إلى الدولة الطرف المعنية. وذكر أن الشفافية في مناقلة المعلومات ضرورية لتفادي عدم الثقة والتسييس. وأضاف أن الهيئات المنشأة بمعاهدات ينبغي أن تضع أيضاً قواعد واضحة بشأن مقبولة المعلومات المقدمة من كيانات أخرى غير الدولة الطرف نفسها.

٣١ - وفيما يتعلق بقضية تداخل المهام والأنشطة بين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، قال إن الحل بسيط بمعنى أنه يتعين على كل هيئة من هذه الهيئات الالتزام الصارم بولايتها. وذكر أن من غير المقبول، أيضاً، أن تحكم هذه الهيئات على مشروعية التحفظات التي لم يمنعها صراحة نص الاتفاقية المعنية، أو أن تشكك في حق دولة ما في الانسحاب من اتفاقية، ما لم يحدد النص أنه ليس في استطاعة الدولة فعل ذلك.



٣٢ - واسترسل قائلا إن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات تتكون من بشر استنتاجاتهم بعيدة كل البعد عن كونها معصومة عن الخطأ. وبناء على ذلك، فإن تقاريرها المقدمة إلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى ينبغي أن تتضمن التعليقات التي تقدمها رسميا الدول الأطراف ردا على أسئلة أو ملاحظات. وأضاف أن خدمات دعم عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ينبغي ألا يقدمها إلا موظفو مركز حقوق الإنسان أو موظفو وحدة أخرى في الأمانة العامة.

٣٣ - ومضى قائلا إن مواءمة أساليب العمل ضرورية في مجالات من قبيل إعداد التقارير وطلبات تقديم المعلومات الإضافية. وذكر أن عبء العمل الذي يتطلبه حاليا إعداد وتقديم التقارير الدولية ضخم للغاية بلا جدال، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. لذلك، يتعين على الدول الأطراف في صكوك حقوق الإنسان وعلى الهيئات الدولية المعنية أن تضطلع بما يلزم من إصلاح وتبسيط لنظام رصد حقوق الإنسان. ووفد بلده مستعد للمشاركة بنشاط في هذه المهمة.

٣٤ - السيد شانغ بيوم شو (جمهورية كوريا): قال إن التصديق العالمي على معاهدات حقوق الإنسان يتسم بأهمية بالغة، وإن مثل هذه العالمية ستعزز ترجمة التزامات المجتمع الدولي الجماعية بقضية حقوق الإنسان إلى إجراءات ملموسة. وأضاف أنه بالرغم مما أحرز من تقدم ملموس في تعزيز التأييد العالمي لمعاهدات حقوق الإنسان الأساسية، فإن حوالي ٣٠ في المائة من الدول لم تصبح بعد أطرافا في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان. وقال إن من التطورات المقلقة، في هذا الصدد، هو ما أعلنته مؤخرا دولة طرف في العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عن نيتها في الانسحاب من العهد. وقال إن مثل هذا الإجراء، من طرف واحد، سيكون إجراء لم يسبق له مثيل وسيمثل تحديا خطيرا لسلامة نظام معاهدات حقوق الإنسان برمته.

٣٥ - وواصل حديثه قائلا إن رؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان دعوا المجتمع الدولي، في الفقرة ٢٩ من تقرير اجتماعهم الثامن (A/52/507)، إلى القيام بكل ما هو ممكن لدعم سلامة نظام معاهدات حقوق الإنسان بصفة عامة وسلامة العهد بصفة خاصة. وأوضح أن لجنة حقوق الإنسان ذكرت أن القانون الدولي لا يسمح لدولة صدقت على العهد، أو انضمت إليه، أو خلفت فيه دولة أخرى، أن تعلن إنهاء العمل به أو تنسحب منه. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يبذل كل أعضاء المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة كل جهد لدرء ما يهدد العهد من خطر لم يسبق له مثيل.

٣٦ - ومضى قائلا إنه على الرغم من أن الانضمام العالمي إلى صكوك حقوق الإنسان أمر مهم، فإن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يتطلبان أن تنفذ الدول الأطراف التزاماتها تنفيذا كاملا. وأضاف أنه ينبغي لهذه الدول أن تتخذ تدابير تشريعية وإدارية تتفق مع المعايير الدولية، وأن تفي أيضا بالتزاماتها فيما يتعلق بالإبلاغ. وشدد على أهمية الأداء الفعال لنظام الإبلاغ، ولاحظ، بقلق خاص، العدد المتزايد لتقارير الدول التي فات موعد تقديمها، فضلا عن التقارير المتراكمة في انتظار أن ينظر فيها. وقال إنه ينبغي اتخاذ خطوات جريئة لتحسين الحالة. وذكر أنه ينبغي إيلاء اعتبار كبير إلى المقترحات من قبيل وضع برنامج خدمات استشارية لمساعدة الدول قبل التصديق، أو قبل إعداد التقارير؛ والاستعاضة عن التقارير الدولية الشاملة بتقارير محددة تبرز الحالة الخاصة بكل دولة طرف، وإعداد تقارير موحدة. وأردف قائلا إن وفد بلده يرحب بما أجراه رؤساء الهيئات المنشأة

بموجب معاهدات من مناقشات موسعة لمختلف مبادرات الإصلاح الرامية إلى تعزيز كفاءة نظام الرصد، وهو يرحب أيضا بتزايد التعاون والتنسيق بين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والوكالات المتخصصة، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.

— — — — —